

الهيئة المنظمة للاتصالات تردّ



صدى البلد

صدر عن الهيئة المنظمة للاتصالات البيان الآتي: تعقبنا على بيان وزير الاتصالات شربل نحاس ، يهم الهيئة أن توضح ما يلي: • إن الهيئة تؤكد حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وبشكل خاص قانون الاتصالات

الهيئة مسؤولة عن

المحافظة على استقرار

السوق وتطوير القطاع

2002/431 في تعاطيها مع الوزارة، كما تؤكد على ضرورة وحتمية التعاون بين المؤسساتين بما فيه مصلحة المواطنين، وهي سعت ولم تزل تسعى إلى تحقيق هذا التعاون على كل المستويات.

استقلالية الهيئة

• يهم الهيئة أن تنوّه بجهود الوزير في مجال دعم إستقلالية الهيئة المالية والادارية وحرصه على هية وحصانة الهيئة، كما تؤكد بالمناسبة عينها على أنه وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكانية لدخول الهيئة بأية علاقة تعاقدية مع أي طرف آخر وإنما تشكل موازنتها

بتوجب عليها كلما كان ذلك ضرورياً لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات وضمان حقوق كافة الأطراف العاملة فيه وحقوق المواطنين، التوجه الى الاعلام لشرح مقاربتها للمسائل والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات، وقد جاء بيان الهيئة الصادر في الربع الأول من العام الجاري تنفيذاً لذلك، فإننا مسؤولون عن إصدار التراخيص والأنظمة، وإدارة حيز الترددات اللاسلكي ومخطط الترقيم الكلي، ومراقبة السوق لرصد أي استغلال للقوة التسويقية الهامة والممارسات التي تناقض المنافسة، فضلاً عن اتخاذ الخطوات العلاجية عند اللزوم. كما أننا مسؤولون عن المحافظة على استقرار السوق وتطوير القطاع، من خلال سعينا إلى بناء سوق اتصالات زاهرة وتنافسية وخلّاقة.

عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرفع مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكافة مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون، بما في ذلك إطلاعها بمهامها الرقابية والتنظيمية المنصوص عليها في عقود الإدارة الجديدة مع شركتي الخليوي.

استقرار السوق

• وإذ تأسف الهيئة للغط القائم حول حق الهيئة بالتوجه إلى الإعلام توضحاً لأهدافها وخطتها في خدمة قطاع الاتصالات والاقتصاد اللبناني وتنفيذاً لسياسة الحكومة اللبنانية كما أوضحتها البيان الوزاري، يهم الهيئة أن تذكر أنها، كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية والادارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة،